ملحق

المنافقة الم

و۲۰مارت۱۹۳۲

عمان : الاحد في ١٣ ذى القمدة ١٣٥٠

الفائدة

مذاكرات المجلس التشريعي محضر الجلسة الثامنة شرة للدورة الاعتيادية الاولى للمجاس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٢٩-٢ -١٩٣٢

الصحيقة

قرار اللجنة المالية حول ملحوظة سمو الامير على قانون الميزانية رقم (٥)

السنة ١٩١١ – ١٩٨٠ وتصديقه · تصدية قانون للمزانة في السنة ١٩٣١ – ١٩٠٠ تصدية قانون للمزانة في السنة ١٩٣١ – ١٩٠٠

تصديق قانون الميزانية رقم ٩ لسنة ٩٣١ - ٩٣٢ · سوء آل العضو عادل بك بشأن تعديل الماهدة الاردنية – البريطانية

والجواب عليه ٠ ١٩٠

تصديق قانون تعديل قانون صنع المسكرات لسنة ٩٣٢ م ١٩٣٠

مواضيع الجلسة القادمة

تصحیح خطأ مطبعی فی العددین ۷۴ و ۷۰

عادل بك — كانت أجملت المذاكرة في هذا الاقتراح لحينعودة المقترح حضرةالعضو المحترم . ناجي باشا العزام من اجازته وتقديمه لائحة بالمواد القانونية اللازمة لتأمين انفاذ هذا الافتراح ·

ناجي باشا – لابأس من تأخير البحث فيه الآن ريثما اقدم اللائحة المطلوبة لمجلسكم العالي ·

« فقرر المجلس ارجاء البحث فيه لحين تقديم اللائحة المطلوبة » ·

الرئيس — عندنا اقتراح العضو قاسم بك الهنداوي بشأ نقديد مدة انتخاب المختارين والهيئات الاختيارية ، فليقرأ ·

=فقرئ كاهومنشور في الصحيفة ١٥٨ – ٩ ه ١ من العدد (٧٢) من ملحق الجريدة الرسمية == «فقرر المجلس احالته على الحكومة لاجراء الايجاب » ·

الرئيس - عندنا اقتراح العضو متري باشا الزر يقات بشأن اضافة مهنتي النسيج والاحذية في مدرسة الصنائع وايجاد معهد زراعي ، فليقرأ ·

- فقرر المجلس احالته على الحكومة لاجراء الايجاب » ·

الرئيس — عندنا اقتراح آخر لمتري باشا بشأن فتح طريق مادبا — الكوك — غور الجزرعه .وایجاد مركز عدكري في موقع الدبه ، فليقرأ ·

ضفرئ كاهومنشور في الصحيفة ٩٥١ - ١٦٠ من العدد (٧٣) من ملحق الجريدة الرسمية = « فقرر المجاس احالته على الحكومة لاجراء الأيجاب » ·

الرئيس - مواضيع الجلسة القادمة :

١ —مايرد من اللحان من القوانين

٣ – اقتراح العضو ناجي باشا العزام بشأن لغو المواد ٣ – ٩ من قانون منع سرقة الحبوانات العثماني •

Sea 4598

٣ – اقتراح العضو محمد باشا السعد فيما يتعلق بثبديل الغرامات بالحبس

مكرتبر المحلس التشريعي مكرتبر المحلس التشريعي

الجلسة الثامنة عشرة

افتنحت الجلسة الثامنة عشرة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنين الواقع ا ٢٢ شوال سنة ١٣٥٠ و ا ٢٩ شباط سنة ١٩٣٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الحضور سوى ماجد باشا العدوان وحديثه باشا الخريشه وحمد باشا بن جازى وسعيد بك المفتي ورفيفان باشا المجالي وهاشم بك خير

الرئيس — اقتتج الجلسة · فليقرأ الضبط ·

«فقري » ·

شكري بك – اطلعت اللجنة المالية على كتاب رئيس الديوان الاميري العالي المشتمل على ملحوظات صاحب السمو الأمير الملكي المعظم ايده الله في موضوع قانون الميزانية الحاص رقم (٥): ونص هذه الملحوظات هو (ان مصادقة سموه على الميزانية رقم ه للمرة الاولى كان لعدم وجود يتفاصيل للمجموع المذكور فيها ولكن عند ماتبينت تلك التفاصيل وروعى في المادة الاولى والفصل الرابع والعشرين ان ١٣٠ جنيها مأخوذة من التحسينات والتصليحات في المقر العالي رأى ان لا يوافق على ذلك المقانون بالنظر للحاجة الماسة الى ذلك المبلغ .

وقد استعلم سموه من مديرالنافعة فعلم انالمبلغ الذي انفق عبارة عن ٢٧٤ جنيها وان البقية البالغة ٢٦٦ جنيها لم تصرف بعد الله الذي اخت من حاجة ماسة لصرف هذا المبلغ الذي اخت من تحسينات وتصليحات المقر العالي لذلك بطلب سموه اعادة هذا المبلغ وتصحيح القانون المذكور على هذا الاساس).

واطلعت كذلك على كتاب فخامة رئيس الوزراء المرسل الى وزارة المالية بتاريخ٢٠-١٠ - ١٩٣١ تحت رقم رن ١٢-٣٩-٣٩ بشأن المخصصات الموضوعة في الفصل ٢٤ من الميزانية للاشغال العامية التي هي فوق العادة فظهر من مضمونه ان المجلس التنفيذي كان نظر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-١٠-٩٣١ تحت رقم ٢٣١ في مفردات المخصصات المذكورة فقرر تنزيل المنعقدة بتاريخ عشر الفي جنيه الى عشرة الاف جنيه من ضمها مخصصات المحاجر الصحية التي اصدر القانون الخاص المرقوم بعدد (٥) من اجلها

ولدى المداولة وحد انه لم يكن هنالك من حاجة لايجاد وفر لقاء الأربعيثة الجنية للدرجة في حدول القانون المذكور والمطلوبة لاقامة المحاجر الصحية بسبب كونها ادخلت في عداد الاشغال

فوق العادة وهذه موضوعة فى الميزانية العامة و يوجد واردات تقابلها في قسم الدخل من الميزانيــة المذكورة، الذلك تقرر تعديل صبغة القانون المبحوث عنه بالصورة الآتية انفاذًا لرغبة سموه ابده الله :

ن قانون الميزانية الخاص رقم (٥) لسنة ١٩٢١

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون الميزانية الخاص رقم ٥ اسنة ١٩٣١-١٩٣٠ المالية) ويعمل به من تاريخ نشره في الجربدة الرسمية :

المادة ٢ – اجيز انفاق (٤٠٠) جنيه للخدمة المبينة في جدول هذا القانون ·

-الجـدول-

الفصل

٠٠٠ اقامة حواجز وتجهيز محطات المحجر الصحي

لاارى من حاحة لايراد شيء من البيانات في صددهذا القانون الذي كان محلسكم الموقر صادق عليه ، ثم اعيد بملحوظات سمو الامير المعظم ، فقبلت هذه الملحوظات في اللجنة المالية وعلى اساسها حرى تعديل صيغة القانون بالصورة المعروضة عليكم ، لذلك اقترح تصديق القانون المذكور

عوده بك - لامانع من تصديه .

الرئيس – اضع المادة الثانية والجدول من هذا القانون بالرأي.

« فوافق المجلس على قبولهما » ·

شكري بك — دققت اللجنة المالية في قانون الميزانية الحاص رقم ٩ لسنة ١٩٣١ فظهر لها ان المخصصات المدرجة فيه لقوة الصحراء وقدرها ٤٠٤ جنيهات مطلوبة لقاء نفقات هـذه القوة ومرتبات ضباطها وجنودها عن الثلاثة الاشهر الاخيرة من السنة المالية الجارية عوان الحسين الجنيه المتي اشتمل القانون عليها ايضا مطلوبة لفنج الطريق الممتد من العرضة الى دامية .

ولدى المداولة وحد انه ليس من المكن أن بو خر دفع المرتبات والنفقات لقوة الصحراء ريئا تقترن الميزانية العامة بالتصديق وأن المخصصات المطلوبة للطريق بين الدرضة ودامية ليست اضافية وأنما هي عبارة عن مبلغ يراد نقله من مخصصات الاشغال العامة التكررة الموضوعة في الفصل (٥٠ – ٦) إلى الفصل ٢٤ المخصص للاشغال العامة التي هي فوق العادة الماكان هذا المشروع من المشاريع الفيدة وكانت مخصصات قوة الصحراء لانتحمل التأجيل فقد قررت اللجنة المالية قبول القانون المبحوث عنه بصيغته المدرجة في ادناه:



لهذا فقد تلقت البلاد بمزيد الاغتباط والسرور ماجاء في منهاج حكومتكم من وعد حول هذا الامر الخطير وباتت تنتظر ثحقيق ذاك بفارغ صبر

وبالرغم عن مرور مدة كافية للبدء بالمفاوضات في هذا الامر الهام لم نسمع حتى اليوم مايطمن الرآي العام عن حـن مصير ذلك الوعد ·

هذا وان الرأي العام ينتظر ايضاحاً وافياً -ول النقاط المنوي فتح باب المفاوضة لتعديلها · لذلك اتقدم بسوءًا لي هذا راجرًا اعط، الايضاحات الكفية عن مساعي الحكومة في هـذا الشأن وعن التعديلات اذني نقترح الحكومة التوصل اليها

وتفضلوا بقبول فائق احترامي سيدي

1941-14-47

عضو المجلس النشر يعي عادلالعظمه

اولاً — لقد بحثت الحكومة في امر تعديل الانفاقية الاردنية — البريطانية عملاً بمنهاجها ،ونظمت مذكرة ضافية حول المواد المطلوب تعديلها وقدمتها للراجع العليا بناريخ ١٩٣١ -١٩٣١

ثانيًا — عندما قرب انعقاد الدورة الاعتبادية لمجلسكم العالي ذكّرت الحكومة المراجع المشار اليها في الامر، وطلبت بناريح ٤ تشرين الاول١٩٣١ الشروع بالمفاوضة قبل بدء الدورة المبحوث

ثالثًا -- عندما زار عمان فعمامــة المندوب السامي لشرق الاردن بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣١ طلبت المه الحكومة بخطابها الرسمي السعي الشروع في مباشرة المفاوضات للوصول الى التعديل

رابعاً - عندما قدم العضو المحترم سوء آله ولم يمكن الاجابة عليه بسبب تأجيل اجتماعات مجاسكم العالى اتخذت الحكومة هذا السوء آلوسيلة للتأكيد، وقدمت بذلك مذكرة مؤرخة في ١٢

فيتضيج مما ذكرت ان الحكومة لم تأل جهداً في متابعة هذه القضية الهامة ، ولسوف تستمرعلي مسعاها. للوصول الى نتيجة مرضية ان شاء الله

قانون الميزانية الخاص رقم ٩ لسنة ١٩٢٢ المادة ١ – يسمى هذا القانون(قانون الميزانية الخاص رقم ٩ لسنة ١٩٣١ – ١٩٣٢ المالية) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ -- يجوز انفاق مبلع قدره(٤٢٥٤) جنيهاًفلسطينيّافي الوجوهالمبينة في جدول هذا القانون.

ل · ف

فرقة خفارة الصعراء 24.5 $\lambda I - A$

لفتح طريق المرضه - داميه (نقلاً من الفصل ١٥ - آ)

2405

في الجلسة السابقة ذكرت الاسباب الداعية لاصدار هذا القانون، وفي قرار اللجنة المالية. الذي ثلوته عليكم الآن بيانات كافية حول هذه الاسباب التي لااشك انكم تقدرونها حق قدرها ، واستناداً الى هذا التقدير اطلب التصديق على هذا القانون ·

عوده بك – وهذا القانون ايضاً لامانع من تصديقه ·

الرئيس – اضع المادة الاولى من هذا القانون على الرأي ·

« فوافق المجلس بأكثرية الآراء على قبولها » ·

الرئيس - أضع المادة الثانية والجدول من هذا القانون على الرأى .

« فوأفق المنجلس بأكثرية الآراء على قبولما » ·

الرئيس - أضع مجموع القانون على الرأي .

« فوافق المجلس باكثرية الآراء على قبوله » .

توفيق بك – كان الاستاذ عادل بك طاب الجواب من الحكومة على سوء آله المتعلق بتعديل. الالفاقية الاردنية – البريطانية ، وهذا هو السوءًا ل ؛

فحامة رئيس المحلس التشريعي الافهم

لعلمون فخامتكم أن تعديل الاتفاقية الاردنية – البريطانية بصورة تضمن للبلاد حقوقها المشروعة وسيادتها القومية وترفع عنها تلك القيود الثقيلة التي احتوتها الاتفاقية المذكورة هي من أهم الغايات التي تصبوا اليها البلاد وتتطلب تحقيقها سرعة.

عادل بك – من المعلوم انه لما وضعت قضية الاتفاقية الاردنية – البريطانية على بساط البحث قامت البلاد من اولها الى آخرها ، واستنكرت ثلث الاتفاقية التي تحرم البلاد من سيادتها القومية ، وتخل باستقلالها وتحملها أعباء ثقبلة لاطاقة لها بتحملها

نعلمون ان الحكومة السابقة قد استعمات انواع الاساليب لتأهين تصديق تلك الانفاقية عوالرغم عن انها اوجدت مجلساً صادق لهاعلى تلك الانفاقية عوبمد ان استوثق من ذلك من المراجع وقتئذ عام المحلس ايضاً يستوثق امكان تعديل تلك الانفاقية عوبمد ان استوثق من ذلك من المراجع الايجابية ابدى تحفظات كثيرة توممن – بعض التأمين – رغائب البلاد عومعنى ذلك ان البلاد من معارضيها وموافقيها كانت تعتقد اعتقاداً جازماً بأن تلك الاتفاقية من وجوه عديدة ضارة بمصالح البلاد عولم تسكن تلك الضجة عبل بقيت مستمرة عوكانت محور الانتقادات الحقة التي كان يوجهها الشعب من حين لآخر بعقد موثمرات عاو بواسطة اعضاء المجلس التشريعي ضد الحكومة التي كانت قائمة بالام وقتئذ عالى ان قضي الام واستقالت ثلك الحكومة الني لاريب التي كانت قائمة بالام وقتئذ عالى ان قضي الام واستقالت ثلث الحكومة الني لاريب انتقد مجازفاتها عوشكات هذه الحكومة الجديدة التي عرف اركانها بما ضبهم الحسن وقامت فوضعت في برنامها ام تعديل المعاهدة و

قد علمنا من جواب سكرنير الحكومة ، ان هذه الحكومة قد سهت للبر" بوعدها وراجعت المراجع اللازمة بتواريخ مختلفة ، غير ان ذلك لايمنعنا من التصريح والالحاح في امر التسريع لتعديل المعاهدة المذكورة ، وتأمين رغائب البلاد ، ورفع ماحملته تلك الاتفاقية من اعباء ثقيلة عن عاتق البلاد ،

ومما ارغب ذكره خاصة ان الثقة التي نالتها الحكومة والتي بحثت عنها المقامات والمراجع المتعلق بها امر البدء في تعديل المعاهدة علم تكن الالاً حتواء برنامجها ذلك الوعد الحظير حول تعديل الاتفاقية الاردنية —البريطانية .

المحلف فارجو والحالة هذه ان تلج الحكومة في مطالبتها امر التعديل المطلوب وان تبشر المجلس باقرب مايكن وصولها الى الغاية المنشودة ·

حسين باشا الطراونه – لااظن ان احداً ينكر شدة وطئة الاتفاقية الاردنية – البريطانية وبانها تضمن حق الجانب الواحد، في حين أن بلاد شرق الاردن معترف باستقلالها، ويحق أن يكون لها تصب في حق استقلالها الذي صرحت به رجالات الدولة البريطانية، وأذكر منها تصريح المعتمد البريطاني الحالي بكتابه المورخ في ٢٢ – ٨ – ٩٢٨ جوابًا الى العاجز على الاحتجاج الذي تقدم

منى لدولته - بصفتى في ذلك الحين رئيس اللجنة التنفيذية للو تمرالا ردني - المتضمن اعتراف صاحب الجلالة البريطانية بعد موافقة جمعية الامم بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن تحت حكم سمو الامير عبد الله المعظم بشرط ان تكون تلك الحكومة دستورية ، وعملا بذلك تنظم قانونها الاساسي ، ونشكات حكومتها على القاعدة الدستورية غيران الاتفاقية المذكورة قداهم المتجانب شرق الاردن، الامر الذي لا يتناسب مع التصريحات المنوه عنها ، لاسيا وانها تنص بانه يحق لاحد الطرفين طلب تعد بلها بالظروف الملائمة ، وبما ان الظروف ملائمة المطرفين فقد حان الوقت الى تعديها ، والملاد ترى في نفسها الكفائة التي تخولها حق الاستقلال المذكور الذي منح لها بعد ان اثبتت موجودية بانها قادرة على حكم نفسها بنفسها ، فتعديل الانفاقية لايضر بمصالح بريطانيا العظمي الثي تربدان ننظر لما نظر الصديق المخلص ، واذا نفذت لنا هذا الوعد ذكون مطمئين من وعودها وتربح منا عظيم المن والاخلاص ، واما تسويف تعديلها بجملنا مأبوسين من عدم الوفاء بالوعود، وتضطرنا للى مواصلة الاحتجاجات في طلب تعديلها بين أن وآخر، عطالما وان هذا الزمان هو زمان الحرية التي بتطابها كل الاحتجاجات في طلب تعديلها بين أن وآخر، عطالما وان هذا الزمان هو زمان الحرية التي بتطابها كل المعاب بل كل فرد ، لذلك اقترح الاصرار على تكليف الحكومة من قبل الحوافي الزملاء المبدادرة الله طلب المفاوضة بتعديل الانفاقية المبحوث عنها بسرعة بمكنة وبصورة تضمن حقوق الطرفين الى طلب المفاوضة بتعديل الانفاقية المبحوث عنها بسرعة ممكنة وبصورة تضمن حقوق الطرفين

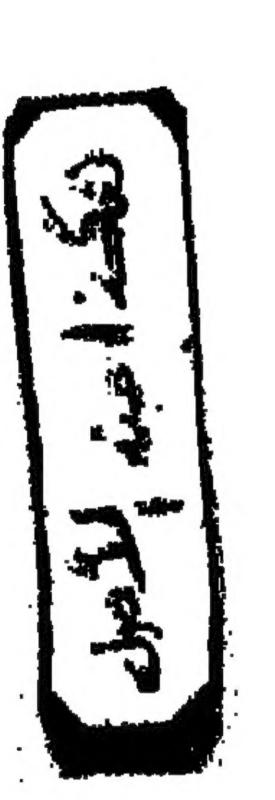
قاسم بك الهنداوي — ان جواب الحكومة على سوال الاستاذ عادل بك الذي وجهه بشأن تعديل المعاهدة الاردنية — البريطانية جاء مختصراً على تعيين التواريخ التي كانت الحكومة كررت طلبها فيها تعديل المعاهدة من المحلات الايجابية ليس الاءو انا كنانتوقع غير ذلك ، بل كنا مؤملين ان يأتي الجواب مبشرنا بقرب الوقت الذي يباشر فيه تعديل المعاهدة المذكورة ، لذلك الفت نظر الحكومة والاعضاء الكرام ان يهتموا لايصال البلاد الى ضالتها المنشودة وتخليص الشعب من القدد التي سف تحتيا

« فقرر المجلس تكليف الحكومة لزوم الاستمرار على اجراء التأكيد والطلب الى المراجع الايجابية للشروع في تعديل المعاهدة المشار اليها»

توفيق بك — « اجتمعت لجنة القوانين بتار يخ ٢٨ – ٢ – ١٣٢ وقررت قبول مشروع تعديل قانون صنع المسكرات بالشكل الآتي » :

- تعديل قانون صنع المسكرات اسنة ١٩٣٢ -

المادة الاولى : « يسمى هذا القانون تعديل قانون صنع المسكرات لسنة ١٩٣٢ وبعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية» ·



الرئيس – المجموع ? «قبل»·

الرئيس – مواضيع الجلسةالقادمة:

١ – قانون الميزانية الموقت لسنة ١٩٣١ – ١٩٣١

٢ - اقتراح العضوناجي باشا العزام فيما يتعاقر بالشئوز الزوجية والحطف واللائحة القانونية المنظمة
من قبله حوله

٣-اقتراح العضوناجي باشاالعزام بشأن لغوالموادمن (١٦لى٩)من قانون منع سرقة الحيوانات العثماني .

٤ – اقتراج العضومجمد باشا السعد فيما يتعلق بتبديل الغرامات بالحبس

اقتراح العضو متري باشا الزرية ات بشأن اجبار الاهايز على نشجير اراضيهم و ايجاد مستنبتات
في المقاطسات ·

مكر تبر المحاس التشريعي عمد ذكر وأنفضت الجلسة

الله تصحيح خطأ مطبعي الله

العدد من ملحق الصحيفة السطر خطأ صواب الجريدة الرسمية

٧٤ ا١٦١ فوق كلة الفهرس بتاريخ ١٨-٢٠–٩٣٢ بتاريخ ٢٢–٢٣—٣٣٩

۲۰ الخامس قد عين الجديد على اساس قد عين على اساس ۲۰ ۱۸۰ السادس والارضي والاراضي

Victor 6

العبارة الاخيرة من هذه المادة لم تكن موجودة في اصل المشروع ، وقد رأت اللجنة ضرورة لاضافتها ، لانها لو لم تضفها وتعين تاريخ العمل بهذا القدانون ، لوجب ان لا يعمل به الا بعد مرور مدة (٤٠) يومًا على تاريخ نشره كما هو مصرح في قانون خاص عثماني لا يزال متبعًا في هذه البلاد، فارجو ان توضع هذه المادة في الرأي .

الرئيس -- اضع المادة الاولى من هذا القانون على الرأي ·

« فقرر المجلس قبولها »

توفيق بك – المادة الثانية :

«يستعاض عن المادة الحاديةعشرمن قانونصنع المسكرات لسنة ١٩٢٨ بالاحكام التالية:

(تقدر رسوم المكوس على الصورة المعينة حالما يقيد في الدفاتر دخول الانمار او الحبوب او المواد الاخرى الى المعمل مع مراعاة التمديلات التي قد تكون فيما بعد ضرور بة عند اتمام صنعها ويستحق اداو ها في التاريخ الذي تنقل فيه المسكرات من المحسل وتستوفى الرسوم المتأخرة وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية المرعي الاجرا في ذلك الوقت)».

كان حضرة العضو قاسم بك طلب من لجنة القوانين ان توزع على اعضاء المحلس العالي صورة المادة الاصلية ليتسنى لهم التدقيق في الفرق بين المادتين ، وقد اثبتت اللجنة تم تفير من المادة في ذيل قرارها الموزع عليم ، فمن الاطلاع عليها وعلى المشروع بتضع ان اللجنة لم تغير من المادة الواردة في المشروع سوى العبارات بحيث جعلتها موافقة من حيث اللغة الما الفرق بين المادة الاصلية والمادة الممدلة فهو منعصر بوقت اداء رسوم المسكرات ، اذ ان المادة الاصلية جعلت وقت ذلك الاداء تأريخ نقل المسكرات او تاريخ ۲۸ شباط من كل سنة ايها كان الاسبق ، وقد وجدت صعوبات بحمة في اتباع ذلك المترتب لان كثيراً من صانعي المسكرات كانوا لا يتمكنون من نقل جميع مصنوعاتهم الابتاريخ موشخر عن نهاية شباط ، وكانوا مضطرين بحكم ذلك النصر على تأدية الرسم مصنوعاتهم الابتاريخ موشخر عن نهاية شباط ، وكانوا مضورين بحكم ذلك النصر على تأدية الرسم مصنوعاتهم الموفيذات من التعسير عليهم ماهو معلوم أما التعديل فقد صرف النظر عن نهاية شهر شباط وجمل وقت الاداء بتحقق عندنقل المسكرات ما بالتسهيل على صانعيه و وبعد هذه الابضاحات ارجو ان توضع المادة بالرأي ،

الرئيس - اضع المادة المذكورة على الرأي.

«قىلت»

